Cambridge International

Professional Research Thesis

Titled

sustainable development in integrating people with disabilities into Egyptian society

Researcher

TAREK AHMED GLAL ELDEN REHAN

Supervisor signature

2022

المقدمـــة:

تولي الدولة المصرية في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالأشخاص ذوى الإعاقة، فمنذ إصدار دستور 2014، تم تفعيل مواد وقوانين تتعلق ببعض الفئات الأكثر احتياجاً للرعاية الذين يعتبرون جزءًا من النسيج الواحد للشعب وذلك حرصاً على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وتضمن الدستور محور الإعاقة كأحد مجالات عدم التمييز، إضافة إلى تأسيس المجلس القومي لشؤون ذوى الإعاقة، ووجود ممثلين لذوي الإعاقة بمجلس النواب المصري. كما جسد القانون رقم (10) لسنة 2018، كل متطلبات المادة (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقة CRPD 2006، حيث شمل كافة الجوانب التشريعية والإدارية والإجرائية لإنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعمل الدولة من خلال الجهات الحكومية وغير الحكومية على الالتزام بتقديم حزمة من الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة، تشملُ عدداً من الخدمات والمزايا العامة في قطاعات الصحة والتعليم والتأهيل والعمل والنقل وغيرها. إضافة إلى إعلان عام 2018 عاماً لرعاية المعاقين وتمكينهم وأحقيتهم في كافة الحقوق والواجبات دون أدني تمييز بسبب الإعاقة. فضلاً عن، إصدار رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة رقم 10 لسنة 2018، لتوفير سبل الرعاية الكريمة لهم، ودمجهم في المجتمع للمشاركة بقدراتهم في عملية البناء والتنمية استكمالاً لاهتمام الدولة بذوي القدرات الخاصة، واحترام حقوقهم، وإتاحة الفرصة لهم للاضطلاع بواجبات المشاركة في مجتمعاتهم. وتقدر نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم وهم يشكلون نسبة15٪ من سكان العالم تقريباً (أي شخص معاق من كل 7 أشخاص).(1) فيما تشير أحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017 إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر قد بلغ 10.64% من إجمالي تعداد السكان، البالغ (94798827 - 94.8 مليون نسمة) وبلغت نسبة صعوبة الحركة 6,3 ثم صعوبة الرؤية 4.72 %، ثم صعوبة السمع3.59 %، ثم صعوبة التذكر والتركيز 3.65 % ، ثم رعاية النفس2.94 %، ثم الفهم والتواصل 2.78 % .

وقد اتخذت الدولة المصرية العديد من الخطوات علي طريق رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة العديد من الخطوات لحماية ودمج ذوي الأعاقة في المجتمع المصري .

مشكلة الدراسة :

مرت الدولة المصرية بعصور كثيرة تم فيها تهميش ذوي الأعاقة والسخرية منهم في بعض الأحيان في الأعلام المرئي والمسموع وتحاول خطة مصر 2030 لدمج ذوي الأعاقة في المجتمع المصري حتي يصبحوا جزء فاعل في المجتمع ولذلك فأن مشكلة الدراسة تتمثل في **(دور التنمية المستدامة في دمج ذوي الأعاقة في المجتمع المصري) .**

أهمية الدراسة :

تتجلي أهمية الدراسة في الأهتمام بشريحة مهمة في المجتمع المصري وهم ذوي الأعاقة ودمجهم في المجتمع والذي يمثل أضافة أنتاجية وفكرية كبيرة في المجتمع المصري .

أهداف الدراسة :

- معرفة ماهية التنمية المستدامة وأهدافها .
- معرفة طرق دمج ذوي الأعاقة في المجتمع .
- التعرف علي محاور رؤية مصر 2030.

فروض وتساؤلات الدراسة :

- هناك علاقة بين تطبيق آليات ومحاور التنمية المستدامة ودمج ذوي الأعاقة في المجتمع
- هناك علاقة بين تطبيق رؤية مصر 2030 وبين زيادة أنتاجية زوي الأعاقة في المجتمع

.

تساؤلات الدراسة

- هل هناك علاقة بين تطبيق آليات ومحاور التنمية المستدامة ودمج ذوي الأعاقة في المجتمع ؟

- هل هناك علاقة بين تطبيق رؤية مصر 2030 وبين زيادة أنتاجية زوي الأعاقة في المجتمع؟

منهج الدراسة :

تم أستخدام المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة دور التنمية المستدامة في دمج ذوي الأعاقة في المجتمع المصري .

حدود الدراسه :

الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية .

الحدود الزمانية : 2000-2022.

الدراسات السابقة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي أهمها:

1- دراسة الخولي: الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة.

وهذه الدراســـة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام 2000م لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة 19-21 أكتوبر عام 2000م، وبحثت الدراســة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح استراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غياباً لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق استراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

2- دراسة كودفين Goodwen.

Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development

نشــرت هذه الدراســة جامعةُ تفتس Tufts University عام 2003م، وعالجت الدراســة بشكل تفصيلي مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي وبمفهومه المستدام، وقسمت الدراسة رأس المال لأغراض التنمية المســتديمة إلى خمســة أنواع، باعتبار مخزون رأس المال هو الأرضــية الصــلبة التي تستند إليها عملية التنمية المستديمة وبينت الدراسة أهمية تلك الأنواع ودورها في التنمية.

3- دراسة غنايم: دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي.

نشر هذه الدراسة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) في القدس عام 2001م، وركزت الدراسة على دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الإنمائي عبر محاور الاقتصـــاد البيئي والاقتصـــاد التقليدي، النمو الاقتصـــادي وتدهور البيئة، وقد حددت الدراســـة مجموعة من الإصـــلاحات الاقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستديمة وقدّمت أنموذجاً لكيفية أخذ البعد

البيئي في عملية التخطيط الاقتصادي.

4- دراسة النيش: الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.

نشــر هذه الدراســة المعهد العربي للتخطيط في الكويت عام 2001م، وهدفت الدراســة إلى إبراز ســـبل التوفيق بين الطاقة والبيئة والتنمية المســـتديمة وذلك من أجل التخفيف من حدة المشكلات البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتسارع لمصادر الطاقة وبالذات الأحفوري منها، وفي سبيل ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بطاقات بديلة مختلفة.

5- دراسة مهران:

العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصـــلة / دولة الكويت – حالة تطبيقية، هذه ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المســتدامة المنعقد في القاهرة في الفترة 19-21 شباط 2001م، وهدفت الدراسة إلى تحديد عناصر التنمية العمرانية المتواصـــلة وكيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية باســـتخدام هذه العناصـــر لتحقيق منظومة عمرانية متوازنة وظيفياً وجمالياً، وقد توصـلت الدراســة إلى أن تحقيق تنمية عمرانية متواصـلة يتطلب بشكل أساسي استخدام تقنيات حديثة في هذا المجال، التي من أهمها تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

6-رسالة الماجستير للباحث هاني النجوم، وهي بعنوان (إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا، 2000).

وتناولت الأطروحة دراسة تفصيلية لإقليم الأغوار من حيث المزايا والإمكانيات المتوفرة وكذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، وركزت الدراسة على الاحتلال كعائق أساسي من حيث سيطرته على (90 %) من مساحة أراضي الإقليم، كذلك ركزت على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة عدم وجود بنية تحتية مؤهلة.

واقترحت الدراسة وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار ترتكز على إقامة قطب نمو موازي لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال .

7-رسالة دكتوراة للباحث فارس صلاح، وهي بعنوان(تخطيط التنمية المستدامة في محافظة الزرقاء، 2004).

- تناولت الدراسة خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية في القضاء على ابرز المشكلات والمعوقات التي تواجه الأردن، ونجاحها في تعميم خدمات البنية الأساسية والاجتماعية على مختلف مناطق المملكة إلا أنها لم تنجح في جسر الفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم.

وفي سياق ذلك ركزت الدراسة على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للبعد المكاني في عملية التنمية بحيث يتحقق مستوى أفضل من العدالة في توزيع جهود التنمية ومكاسبها.

8-رسالة ماجستير للباحث حرب الحنيطي،وهي بعنوان التخطيط للتنمية المستدامة في العالم . الثالث، تطبيق على الأردن،

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات عدة أهمها "هل إقتصاديات بلدان العالم الثالث تنتظم بصورة تشكل معها ثنائية تنموية؟"

وقد قام الباحث بتقسيم الأردن إلى (32) منطقة وصمم إستبانة حول رغبات السكان وحاجاتهم إلى الخدمات مستخدمًا عددًا من الأسئلة التي تخص المستوى التنموي، كما استخدم أسلوب التحليل العاملي لاشتقاق الأبعاد التنموية وإجراء تصنيف لمنطقة الدراسة واستخراج أنماط تنموية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها أن التخطيط القطاعي يؤدي إلى وجود ثنائية في زيادة التفاوت التنموي بين الأقاليم كما حدد خمسة أقاليم تنموية في الأردن وهي:

- ✓ إقليم القطاع الحديث ويرتبط بصورة أكثر بالصناعة.
- ✓ إقليم حديث متطور جزئيًا يقع في الجنوب.
- ✓ إقليم زراعي أقل تقليديًا.
- ✓ إقليم زراعي تقليدي.
- ✓ إقليم الصحراء ويشكل (90 %) من مساحة الضفة الشرقية.

كما استنتج الباحث أن التأثير الانتشاري للتنمية بين الأقاليم ضعيف، كما وجد أن للإستثمارات الحكومية دورًا هامًا في قيادة القطاع الخاص وتوجيهها إلى أماكن وأقاليم جديدة لغايات تنميتها، والإستثمار فيها، ومن هنا فان الخطط التنموية تستطيع أن تفعل الكثير من أجل تحقيق عدالة أكثر بين الأقاليم ضمن البلد الواحد.

وقد أوضح الحنيطي في دراسته أمورًا عدة من أبرزها-:

- ✓ ضرورة تدخل الحكومة في مسيرة التغيير والتنمية وعدم ترك الأمر للسوق.
- ✓ وكذلك ضرورة وجود سياسات خاصة لكل إقليم حسب مستواه التنموي ومصادره الخاصة.
- ✓ زيادة الاستثمار في الصناعة وفي الزراعة المروية والاهتمام بالثروة الحيوانية (تربية الأغنام خاصة) في إقليم الصحراء.

9-االتخطيط التنموي في ، (Alden and Abe)رسالة ماجستير للباحثان (الدن وآبي) اليابان، 1988

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على فهم المشكلات في اليابان ، وقد ظهر للباحث بعد دراسة مستفيضة قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على مواجهة المشكلة الرئيسة في اليابان المتمثلة في :

- ✓ تفاوت الدخل الإقليمي داخل اليابان
- ✓ وعجز الحكومة من الارتقاء بمستويات الحياة والبنية التحتية بشكل يماثل تقدمها الإقتصادي وقد رأى الباحث أن نقل التصنيع من المناطق الحضرية إلى الأقاليم الريفية، هي أفضل إستراتيجية يمكن أن تقلل من التباين الإقليمي في اليابان وأثنى الباحث على دور الحكومة اليابانية في وضع إطار قانوني للتنمية الريفية الإقليمية صنفت خلال **التخطيط إلى أربع مجموعات، وهي-:**
- ✓ خطة استعمالات الأرض (الزراعية، والغابية والحضرية، ومناطق التنزه، ومناطق البيئة الطبيعية).
- ✓ خطة التنمية.
- ✓ خطة الاستثمارات العامة.
- ✓ إنشاء خطط لأماكن مخصوصة.

ورغم أهمية الإستراتيجية التي خرج بها الباحث لليابان إلا أنها لا يمكن أن تنطبق على منطقة الدراسة، وذلك لعدة أسباب، أهمها:ضعف توافر البنية التحتية والخدمات التي تعد ركائز أساسية لإقامة صناعات في المناطق الريفية إلا أنه من الممكن بمساعدة القطاع الحكومي والخاص القيام ببعض المنشآت الصناعية الصغيرة التي تستنزف مخرجات القطاع الزراعي والنباتي والحيواني التي لها انتشار قليل في أقاليم الدراسة .

تعقيب علي الدراسات السابقة

جاءت الدراسات السابقة لتركز على موضوع التنمية المستدامة في مجالات مختلفة، وقد شكلت أرضية نظرية انطلق منها الباحث لبناء منهجية متماسكة لدراسته، ومعرفة أساليب البحث عن مؤشرات التنمية.

كذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات الإحاطة بمفاهيم متعددة في مجالات (التخطيط التنموي ، التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية ودور المؤسسات في التنمية)

نظرا لاختلاف المنطقة الجغرافية والعوامل المؤثرة فيها ضمن الدراسات المذكورة أعلاه لم يتمكن الباحث من إجراء مقارنات. وجل هذه الدراسات لم تولي الأهتمام بدور التنمية المستدامة في دمج ذوي الأعاقة فب المجتمع .

خطــة الدراسة :

سوف تنتظم خطة الدراسه على النحو التالى عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلى

الفصل التمهيدى : الاطار النظرى والمفاهيم العلمية

المبحث الاول : ماهية التنمية المستدامة .

أولا : تعريفات التنمية المستدامة .

ثانيا :البيئة وإشكالية الثقافة الأقتصادية السائدة .

ثالثا : معوقات وأمكانية تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا: أبعاد التنمية المستدامة .

المبحث الثاني : ذوي الأعاقة في المواثيق الدولية والدستور المصري .

أولا : ماهية ذوي الأعاقة .

ثانيا :أثر الإعاقة علي النفس والسلوك .

ثالثا : أسباب الأعاقة وتأثير ذوي الأعاقة علي الأسرة .

الفصل الثاني : دور التنمية المستدامة في دمج ذوي الأعاقة في المجتمع المصري من خلال " رؤية مصر 2030"

المبحث الأول : رؤية مصر 2030.

أولا: مجالات التنمية المستدامة .

ثانيا: محاور رؤية مصر 2030.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها .

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة .

المبحث الثاني : جهود الدولة في دمج ذوي الأعاقة في المجتمع .

أولا: أهم الأعلانات والمؤاثيق الدولية الخاصة بالإعاقة في سياق حقوق الأنسان .

ثانيا: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع المصري .

ثالثا: ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.